الهيئة المغربية لسوق الرساميل
ⵜⴰⵍⵖⵓⵜ ⵜⴰⵎⵔⵕⵉⵜⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵉⵔⵣⵣⵓⵎⵏ
AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX

المخطط الاستراتيجي للهيئة المغربية لسوق الرساميل

2028 - 2024

المخطط الاستراتيجي للهيئة المغربية لسوق الرساميل 2024-2028

كلمة السيدة الرئيسة

نزهة حيات
الرئيسة

يقدم هذا المخطط الاستراتيجي الثالث للهيئة المغربية لسوق الرساميل رؤيتنا وتوجهاتنا الاستراتيجية للسنوات الخمس المقبلة.

ولإعداد هذا المخطط، ارتأينا مرة أخرى أن نتبنى مقاربة تشاركية، تشرك كلا من الموارد الداخلية للهيئة ومنظومة سوق الرساميل حتى يتسنى لنا أن نأخذ بعين الاعتبار توقعات هذه المنظومة وحاجياتها. كما اعتمدنا على الأعمال المرتبطة بالجانب التنظيمي التي تم إنجازها على المستوى الدولي من أجل استباق أفضل للمحيط الذي ستتطور فيه الهيئة المغربية لسوق الرساميل على المدى المتوسط والطويل.

وتستند التوجهات الاستراتيجية للهيئة المغربية لسوق الرساميل للفترة ما بين 2024 و 2028 إلى الخبرة المكتسبة خلال تنفيذ مخططينا الاستراتيجيين السابقين وكذا التطورات التي ساهمت في تعزيز تحول الهيئة المغربية لسوق الرساميل وتوطيد دور سوق الرساميل في تمويل اقتصاد بلادنا. كما أنها تأخذ في الاعتبار الرهانات الجوهرية التي نواجهها بصفتنا منظما لسوق الرساميل، مثل تعبئة الادخار وتسارع الابتكارات التكنولوجية وتمويل الانتقال الطاقي والأمن السيبراني.

ويتمحور هذا المخطط الاستراتيجي الجديد للهيئة المغربية لسوق الرساميل حول رؤية شمولية تتبنى على أربعة مرتكزات موضوعاتية ومرتكز شامل.

سوق رساميل فعّالة ومبتكرة في خدمة تنمية الادخار وتمويل الاقتصاد

تلتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالعمل على عدة جبهات من أجل تحقيق هذه الرؤية، حيث سنواصل بذل جهودنا لتحسين نجاعة سوق الرساميل وكذا سهولة الولوج إليها من خلال توسيع قاعدة المستثمرين وتنويع الأدوات المالية وإنشاء أسواق جديدة. كما سنحافظ على مقاربتنا التي تتميز بسرعة الاستجابة، والتي تتلاءم مع الابتكار المالي وتحديات الاستدامة. وسنعزز التزامنا بالنهوض بالثقافة المالية لدى المدخرين وبتحسين قدرات الفاعلين في السوق. ومن جهة أخرى، سنولي اهتماما خاصا لتحديث منظومة الرقابة والتي تهدف بالأساس إلى حماية الادخار المستثمر في الأدوات المالية.

وفي الأخير، سنسعى جاهدين لتحسين أدائنا التنظيمي لا سيما من خلال تحديث أدواتنا ومرافقة موظفينا وتثمينهم فضلا عن بناء ثقافة مؤسسية قوية.

وإننا واثقون من أن هذا المخطط الاستراتيجي يتوافق توافقا تاما مع مهام الهيئة المغربية لسوق الرساميل وطموحاتها، وكذا مع حاجيات سوق الرساميل واقتصادنا الوطني ككل. وستسمح هذه التوجهات الاستراتيجية بتوجيه عمل موظفي الهيئة المغربية لسوق الرساميل الذين يعتبر إلتزامهم مفتاح النجاح.

قراءة ممتعة!

سوق رساميل
فعّالة و مبتكرة
في خدمة تنمية الادخار و تمويل الاقتصاد

1 العمل على تطوير سوق رساميل فعّالة وسهلة الولوج

2 رفع التحديات الجديدة المرتبطة بالابتكار المالي و الاستدامة

3 تعزيز الثقافة المالية لتعبئة الادخار و حماية المستثمرين

4 تكييف منظومة الرقابة لتتلاءم مع سوق رساميل في تطور مستمر

مواصلة العمل على إحداث تنظيم داخلي أكثر نجاعة

المخطط الاستراتيجي للهيئة المغربية لسوق الرساميل 2024-2028

1 العمل على تطوير سوق رساميل فعّالة وسهلة الولوج

تشجيع تنوع الأدوات الاستثمارية والحلول التمويلية

من أجل تعزيز الولوج لسوق الرساميل وتحفيز الابتكار، سيتم تنفيذ نهج يهدف إلى دعم تنويع الأدوات المالية.

أما القانون الجديد المرتبط بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة فيشكل ركيزة أساسية لهذه الخطوة التي تهدف إلى توفير بيئة ملائمة للابتكار مع تحسين قدرة القطاع على الصمود. وستعمل الهيئة بمجرد دخول هذا القانون حيز التنفيذ على دعم إحداث منتجات جديدة على غرار الصناديق المتداولة في البورصة (ETF) والتي يسهل الولوج إليها بمبالغ استثمار دنيا مخفضة، وبكونها أكثر سيولة من هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة التقليدية نظرا لتداولها بشكل مستمر في سوق البورصة. وسيسمح تشغيل هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ذات قواعد التسيير المخففة المخصصة للمستثمرين المهنيين المؤهلين، بتمييز حقيقي ما بين العرض المخصص للعموم وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة التي تستهدف المستثمرين الملمّين الذين يستفيدون من مرونة أكبر في التسيير.

كما تواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل أشغالها الرامية إلى تسهيل ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى التمويل من خلال سوق الرساميل وذلك عبر تشجيع تطوير منتجات وحلول ملائمة لهذه الفئة من المقاولات. كما ستحرص على تشجيع وضع آليات لتجميع الاحتياجات التمويلية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، تقدم محافظ متنوعة وجذابة للمستثمرين، وتسمح بتعبئة التمويل في ظروف مثلى لهذه المقاولات.

وفي السياق نفسه، تساهم الهيئة المغربية لسوق الرساميل في تفعيل تدابير خارطة طريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب وبورصة الدار البيضاء من أجل تطوير سوق البورصة. وتحقيقا لهذه الغاية، ستدعم الهيئة المغربية لسوق الرساميل المبادرات الرامية إلى إنشاء إطار عمل أكثر تحفيزا ومرافقة المقاولات بشكل ملائم، خاصة الصغرى والمتوسطة منها.

فضلا عن ذلك وفي إطار تفعيل السوق الآجلة، ستدعم الهيئة المغربية لسوق الرساميل إطلاق أدوات جديدة من شأنها تحسين سيولة السوق مع تنويع استراتيجيات الاستثمار بدءا من المنتجات الخاصة بتغطية مخاطر السوق مثل العقود الآجلة على نسب الفائدة وعلى المؤشرات.

مرافقة المهنيين في تطوير أدوات مالية جديدة

تعزز الهيئة دورها في مرافقة المهنيين وذلك من خلال تقوية روابطها مع الفاعلين في المنظومة المالية. وسيتم توطيد هذا التعاون من أجل فهم أفضل لتطورات السوق وتشجيع الابتكار.

وهكذا، ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل مرافقتها لتطوير هيئات التوظيف الجماعي العقاري من خلال استكمال آلية تسعير هذه الأدوات من أجل تحقيق قدر أكبر من إمكانية الولوج والسيولة. كما ستسهر الهيئة أيضا على توحيد معايير تقارير الخبرة التي يعدّها المقيّمون العقاريون، مما سيساهم في تحسين اتساق وشفافية المعلومات التي يتم إبلاغها للمستثمرين.

كما تعمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل على تفعيل الإطار الجديد الذي يحكم هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال والذي سيفتح آفاقا متعددة لسوق الرساميل، وذلك من خلال إدخال مجموعة جديدة من التدابير، نذكر منها على سبيل المثال إنشاء فئة جديدة من المستثمرين "المهنيين"، وإنشاء هيئات توظيف جماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة والقدرة على منح القروض. وسيساعد تفعيل هذا الإطار الجديد، إلى جانب إطلاق الصناديق الفرعية لصندوق محمد السادس للاستثمار، على جذب قاعدة أوسع من المستثمرين والمساهمة بشكل أكبر في تمويل الاقتصاد.

من جهة أخرى، ستساهم الهيئة المغربية لسوق الرساميل في الإطلاق الفعلي للسوق الآجلة، لاسيما من خلال تحديد شروط ومساطر اعتماد مختلف المتدخلين في السوق وكذا من خلال مرافقة منظومة سوق الرساميل عبر سلسلة من الأنشطة التدريبية والتوعوية.

كما ستعمل الهيئة على تعزيز الإطار التشغيلي لسوق الدين الخاص. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتم اتخاذ، إلى جانب الأطراف الفاعلة في السوق، مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تشجيع استعمال التنقيط، ومركزة المعاملات واعتماد العقود النموذجية للإصدارات السندية.

تسريع التطور التنظيمي لسوق الرساميل

لدعم ديناميكية سوق الرساميل وتطورها، تحرص الهيئة المغربية لسوق الرساميل على أن تتماشى النصوص التنظيمية مع الابتكار وتستجيب لتوقعات مهنيي القطاع. ومن المقرر إدخال عدد من التطورات التشريعية والتنظيمية تخص جوانب مختلفة.

كما سيتم إيلاء اهتمام خاص للتفعيل السريع للنصوص التطبيقية التي تصاحب تفعيل القوانين الجديدة. وهكذا، وفي إطار إعادة صياغة القانون المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، فإن التنفيذ السريع لنصوصه التطبيقية سيسمح ببلورة ما جاء به القانون فيما يتعلق بالتأطير وإمكانيات الابتكار. ومن المقرر أيضا اعتماد عدد من دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل تخص تدبير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، صناديق التوظيف الجماعي للتسنيد، السوق الآجلة وإقراض السندات.

كما ستقترح الهيئة كذلك مراجعة القانون الذي يؤطرها من أجل مساعدتها على التطور لا سيما جانب السلطة الزجرية المرتبط بسوء استخدام السوق وإدراج المساهمة في الاستقرار المالي ضمن مهامها. كما ستعطى الانطلاقة كذلك لعدد من الأوراش لمراقبة أكثر شمولا لأنشطة سوق الرساميل، مع إعطاء الأولوية للسوق الثانوية لأدوات الدين والتدبير الفردي بالوكالة.

وأخيرا، تظل الهيئة المغربية لسوق الرساميل منخرطة بقوة في عملية تحديث الإطار المنظم لفاعلي السوق وأدواته. ومن بين المشاريع المخطط لها لهذا الغرض نجد إعادة صياغة النص المؤطر لأنشطة الوديع المركزي، وتأطير المشتقات المالية بالتراضي ومشروع تعديل القانون المتعلق بشركات المساهمة والذي يركز على توسيع نوعية السندات التي يمكن للمصدرين إصدارها.

المخطط الاستراتيجي للهيئة المغربية لسوق الرساميل 2024-2028

2 رفع التحديات الجديدة المرتبطة بالابتكار المالي والاستدامة

تفعيل مقاربة تشجع على الابتكار مع السهر على حماية المدخرين

تتطلب جاذبية سوق الرساميل الانفتاح على الابتكارات في الصناعة المالية مع الحرص على استيعاب المخاطر المرتبطة بها.

وستعزز الهيئة المغربية لسوق الرساميل دعمها لتطوير التكنولوجيا المالية وذلك من خلال توفير موارد إضافية والمشاركة النشطة في المناقشات الدولية بشأن هذا الموضوع. كما ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل مرافقة حاملي المشاريع من خلال بوابتها الإلكترونية للتكنولوجيا المالية، والتي تمكنهم من الاستفسار عن الإطار القانوني الذي ينطبق عليها. وستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل تعاونها الوثيق مع وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي لوضع إطار تشريعي وتنظيمي يخص التكنولوجيا المالية، بما في ذلك مشروع القانون الذي يحكم الأصول المشفرة. وفي الوقت نفسه، لا تزال الهيئة المغربية لسوق الرساميل تنصت للأطراف الفاعلة الأخرى في قطاع التكنولوجيا المالية (الجامعات، وحاضنات المشاريع، وما إلى ذلك) من أجل تشجيع الابتكار وأخذ حاجيات مختلف الفاعلين بعين الاعتبار.

بالإضافة إلى ذلك، ومع نشر مجموع النصوص التنظيمية وإطلاق بوابة إلكترونية مخصّصة للتمويل التعاوني، تعتزم الهيئة منح الاعتمادات الأولى لشركات التمويل التعاوني. ومن أجل توعية العموم بهذه الفرصة الجديدة للتمويل والاستثمار، سيتم القيام بعدد من الأنشطة التواصلية وأخرى تخص الثقافة المالية.

مواصلة العمل من أجل تطوير المالية المستدامة

تماشيا مع توجهات المملكة الاستراتيجية في مجال التنمية المستدامة، تظل الهيئة المغربية لسوق الرساميل ملتزمة التزاما قويا منذ مؤتمر الأطراف 22 الذي نُظم بمراكش سنة 2016، بالنهوض بالمالية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي، كما تطمح إلى زيادة انخراطها في هذا المجال.

وستواصل الهيئة مشاركتها النشطة في مختلف الأوراش على غرار إعداد الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأخضر واعتماد تصنيف مالي أخضر، كما ستضطلع بدور رئيسي في مواءمة القطاع المالي المغربي مع الأهداف البيئية والاجتماعية للمملكة.

وموازاة مع ذلك، ستواصل الهيئة جهودها الرامية إلى المالية المستدامة في سوق الرساميل. وتحقيقا لهذه الغاية، تخطط الهيئة المغربية لسوق الرساميل لإثراء إطارها المرجعي من خلال إعداد سلسلة من الدلائل مصحوبة بأنشطة توعوية وكذا إشراك وتعزيز قدرات الفاعلين في السوق، ولاسيما المصدرين من خلال الجمعية المغربية للشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب ومهنيي التدقيق من خلال هيئة الخبراء المحاسبين. كما ستساهم أيضا في تحسين شفافية التقارير غير المالية من خلال إجراء استعراضات دورية لرفع التقارير البيئية والاجتماعية والحكاماتية وفقا لمنهجية وأداة تقييم تم تطويرهما بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولي (SFI). وبالتالي، وبعد إرساء معطيات كافية، ستقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بمشاركة ملاحظاتها وتوصياتها بهدف

تحسين فهم التقارير البيئية والاجتماعية والحكاماتية ودعم المصدرين بشكل أفضل.

تعزيز الإنصات وتوطيد التعاون الدولي من أجل ضمان تنمية ملائمة لسوق الرساميل

في إطار التعاون الدولي، تشارك الهيئة المغربية لسوق الرساميل في العديد من المشاريع الهيكلية التي تهدف إلى تطوير سوقها، وتوطيد مكانتها في المنطقة، وجعل الساحة المالية بالدار البيضاء مركزا ماليا إقليميا.

إن تعزيز التزامها ومشاركتها في مختلف الهيئات ومجموعات العمل، لا سيما فيما يتعلق بمواضيع مثل التكنولوجيا المالية أو المالية المستدامة، سيسمح للهيئة المغربية لسوق الرساميل بالانفتاح أكثر على الابتكار مع الحرص عل الحفاظ على إطار آمن للمستثمرين والمدخرين على حد سواء.

وعلى المستوى الإقليمي، ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل الأشغال الهيكلية التي بدأتها على مستوى لجنة إفريقيا والشرق الأوسط (AMERC) التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) حول المواضيع التنظيمية الرئيسية مثل المالية المستدامة ونزاهة السوق وإدارة المخاطر.

وأخيرا، تقيم الهيئة علاقات وثيقة مع عدد من الهيئات التنظيمية وتتطلع إلى زيادة أنشطتها في هذا الجانب، لا سيما من خلال عمليات التبادل المنظمة في إطار بعثات المساعدة التقنية، بهدف تعزيز تنسيق ممارسات تأطير الأسواق.

المخطط الاستراتيجي للهيئة المغربية لسوق الرساميل 2024-2028

3 تعزيز الثقافة المالية لتعبئة الادخار وحماية المستثمرين

تعزيز الثقافة المالية لدى المدخرين

تعتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل توسيع نطاق أنشطتها المرتبطة بالثقافة المالية.

وفي هذا الصدد، تعمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل على تطوير بوابة مخصصة للثقافة المالية، وهي عبارة عن فضاء افتراضي مبتكر يقدم جولة تفاعلية مخصصة لمواضيع الادخار والاستثمار، ستشمل التكنولوجيات المبتكرة مثل المحاكاة الاستثمارية والألعاب التعليمية. فمن خلال تعزيز استخدام التلعيب (Gamification) في برامجها المرتبطة بالثقافة المالية، تتوخى الهيئة المغربية لسوق الرساميل جعل تعلم المواضيع المتعلقة بالمالية أكثر سهولة وتحفيزا ومتعة لجمهور واسع.

ويمكن أن تفضي هذه البوابة في المستقبل، بدعم من الشركاء، إلى إحداث مركز لاستقبال العموم يقدم لهم تجربة غامرة حول سوق الرساميل.

وعلاوة على ذلك، ستعزز الهيئة شراكاتها من أجل توسيع نطاق أنشطتها من خلال التعاون مع شركاء محليين ومنظمات شريكة من أجل تعميم أنشطتها على جمهور أوسع.

أخيرا، ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل التزامها من خلال دعم تفعيل منتجات ادخار جديدة لفائدة العموم، وستسعى إلى تزويد المدخرين بالمعارف اللازمة لفهم ميزات وفوائد المنتجات المعروضة عن طريق حملات إعلامية وتوعوية مستهدفة.

تطوير قدرات المهنيين

تولي الهيئة المغربية لسوق الرساميل أهمية قصوى لتطوير قدرات مهنيي السوق، إذ تزود الفاعلين في السوق من خلال منظومتها الخاصة بالتأهيل بالمهارات اللازمة للعمل بفعالية وفي احترام تام للنصوص التشريعية والقواعد الأخلاقية.

وبما أن أزيد من 340 مهني استفاد من عملية التأهيل منذ بدء المنظومة في العمل سنة 2019، فإن الهيئة المغربية لسوق الرساميل ستعمل على توسيع نطاق هذا التأهيل المهني تدريجيا ليشمل وظائف جديدة، بما في ذلك الأنشطة التي يزاولها المرشدون في الاستثمار المالي والمتدخلون في السوق الآجلة وذلك فور تفعيلها.

كما تعتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل إحداث دورات تكوينية وبرامج خاصة لفائدة مهنيي السوق، من خلال الاستفادة من اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها، ولا سيما تلك الموقعة مع جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية. وفي هذا الصدد، فإن الهيئة المغربية لسوق الرساميل ستنظر في إمكانية إنشاء معهد تكويني يُعنى بمواضيع سوق الرساميل. وتروم هذه المبادرة تحسين الكفاءات في السوق المالية المغربية من أجل ضمان قدرتها التنافسية وامتثالها للنصوص التنظيمية وكذا قدرتها على رفع التحديات التي تتغير باستمرار.

تشـجيع الادخـار مـن طـرف العمـوم مـن خلال تنويـع عـرض الأدوات الماليـة

تقـدم سـوق الرسـاميل المغربيـة مجموعـة واسـعة مـن منتجـات التوظيـف مثـل هيئـات التوظيـف الجماعـي للقيـم المنقولـة والأسـهم وسـندات القـرض المدرجـة وهيئـات التوظيـف الجماعـي العقـاري وهيئـات التوظيف الجماعـي للرأسـمال. وتجـدر الإشـارة إلـى أنـه بالرغـم مـن أن مسـتوى مشـاركة الأشـخاص الذاتـيين لا يـزال ضعيفـا إلا أن هنـاك إمكانيـة كبيـرة لرفـع عددهـم في سـوق الرسـاميل. وتحقيقـا لهـذه الغايـة، سـتعمل الهيئـة المغربيـة لسـوق الرسـاميل بالخصـوص علـى التثقيـف المالـي للمدخريـن بواسـطة محتويـات تعليميـة وأدوات ملائمـة.

وعلاوة علـى إجـراءات التثقيـف المالـي، سـتركز الهيئـة المغربيـة لسـوق الرسـاميل علـى تعزيـز عـرض الأدوات الماليـة الموجـه للعمـوم، وسـترافق الفاعـلين في السـوق مـن أجـل تفعيـل عـرض مخصـص يتناسـب مـع الادخـار لـدى العمـوم. وسيشـمل ذلـك، علـى سـبيل المثـال، اعتمـاد قنـوات توزيـع جديـدة، وتحسـين الولـوج إلـى المعلومـات المتعلقـة بالمنتجـات، أو إحـداث منتجـات سـهلة الولـوج.

المخطط الاستراتيجي للهيئة المغربية لسوق الرساميل 2024-2028

4 تكييف منظومة الرقابة لتتلاءم مع سوق رساميل في تطور مستمر

مواصلة التحول الرقمي لمنظومة المراقبة

ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحديث منظومة المراقبة والرقابة الخاصة بها من خلال الاستفادة الكاملة من الفرص التي توفرها أدوات الرقمنة وإدارة المعطيات. وتشمل هذه الخطوة الاستراتيجية عدة إجراءات رئيسية من أجل تعزيز فعالية مراقبة المعطيات ونزاهتها وكذا زيادة الشفافية في أداء مختلف مهام الهيئة. كما سيتم تفعيل الحلول التكنولوجية المتقدمة على مستوى عمليات الاعتماد والمراقبة على الوثائق والمراقبة الميدانية، مما يسمح بتقليص آجال معالجة الملفات وتتبع المعاملات وتحديد أفضل للمخاطر وتخصيص الموارد.

كما ستجري الهيئة المغربية لسوق الرساميل موازاة مع ذلك عملية تواصلية استباقية من أجل تقديم مقاربة المراقبة التي اعتمدتها بصورة شفافة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتم تقاسم المواثيق (ميثاق المراقبة الميدانية، وميثاق المحقق) والدلائل مع الفاعلين في السوق، وهي عبارة عن مستندات تقدم توجيهات بشأن المعايير والمساطر الواجب اتباعها والممارسات الواجب اعتمادها. بالإضافة إلى ذلك، ستبلغ الهيئة المغربية لسوق الرساميل الفاعلين في السوق بالقطاعات ذات الأولوية التي ستشملها مراقبة الهيئة وكذلك المهام الموضوعاتية التي تسترعي انتباه المهنيين إلى المجالات المعرضة للمخاطر أو ممارسات السوق.

وفيما يخص مراقبة السوق، ستقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتفعيل تطبيق " Business Intelligence " قصد تأمين بيانات السوق وتفعيل تنبيهات جديدة للكشف عن السلوكيات التي من شأنها أن تمس بسلامة السوق وتقوض حسن سير عملها.

وستكون خطوة رقمنة منظومة المراقبة هذه التي تهدف إلى تعزيز شفافية الأسواق ونزاهتها مصحوبة بمراجعة للإطار القانوني والتنظيمي الذي ينظم سوء استخدام السوق، بما في ذلك تأطير معاملات البورصة التي ينجزها "المطلعون".

تحسين قواعد وممارسات الحكامة وشفافية الفاعلين في السوق

في إطار التزامها بتوطيد حكامة فعالة، ستعزز الهيئة المغربية لسوق الرساميل منظومتها الخاصة بمراقبة حكامة المصدرين والمتعاملين في السوق. وتهدف هذه المبادرة إلى ضمان تطبيق قواعد وممارسات الحكامة السليمة، وبالتالي المساهمة في تقوية استقرار سوق الرساميل.

وفي الوقت نفسه، ستساهم الهيئة في تحسين نوعية التقارير المالية من أجل ضمان الزيادة في شفافية أداء المصدرين وفهمه بشكل أفضل. وسيمكن هذا الإجراء من زيادة ثقة المستثمرين وكذا التشجيع على اتخاذ قرارات مستنيرة في السوق.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تكثف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تعاونها مع هيئة الخبراء المحاسبين والجمعية المغربية للشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب من أجل تعزيز منظومة مراقبة التقارير المالية وتحسين قدرتها على كشف الممارسات غير المطابقة ومنعها، مما يسهم في نزاهة سوق الرساميل.

السهر على فعالية منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تلتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل التزاما ثابتا بالمساهمة في التنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعتزم في هذا الصدد، بالتعاون مع السلطات المختصة ولا سيما الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، مواصلة تنفيذ منظومة ملائمة لمراقبة سوق الرساميل واتخاذ تدابير استباقية للكشف عن أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشبوهة ومنعها، مما يسهم في تعزيز نزاهة السوق وسلامتها.

وستتخذ الهيئة المغربية لسوق الرساميل إجراءات توعوية وتكوينية مستهدفة تهدف إلى تقاسم أفضل الممارسات مع ضمان فهم المتدخلين في السوق لالتزاماتهم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا استخدام الأشخاص الخاضعين لمراقبة الهيئة لنتائج التقييم الوطني للمخاطر في منظومات المراقبة الخاصة بهم.

كما ستشارك الهيئة في المبادرات المشتركة من خلال الحفاظ على اليقظة المستمرة لمواجهة التهديدات الجديدة، استنادا إلى التوصيات والدراسات التي تصدرها الهيئات الوطنية والدولية.

المخطط الاستراتيجي للهيئة المغربية لسوق الرساميل 2024-2028

مواصلة العمل على إحداث تنظيم داخلي أكثر نجاعة

تسريع تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي للهيئة مع تعزيز التحصين السيبراني

أصبح تحديث الهيئة المغربية لسوق الرساميل أمرا ضروريا لمواكبة التقدم التكنولوجي، لذا فإن الهيئة تؤكد التزامها من جديد بمواصلة مخطط تحولها الرقمي الذي أطلقته سنة 2023، مما أفضى إلى انتقال نحو ممارسات أكثر نجاعة واستدامة. وتروم هذه الخطوة الاستفادة من أحدث التوجهات الرقمية، ومن ثم تحسين الكفاءة التشغيلية والحد من بصمتها البيئية. ويهدف مخطط التحول الرقمي المذكور الذي يركز على المعطيات إلى رقمنة العمليات، وإزالة الطابع المادي للوثائق، وتعزيز التعاون الرقمي، وتحسين تجربة المستخدمين.

ومن أجل ضمان تنفيذ عملية تحولها الرقمي في بيئة متينة وموثوقة، ستعزز الهيئة المغربية لسوق الرساميل تدابير الأمن السيبراني بشكل يتلاءم مع التحديات المتزايدة للجرائم السيبرانية، حيث سيتبلور ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، من خلال تطبيق نظام إدارة أمن المعلومات الذي يتوافق مع متطلبات معيار ISO 27001، والامتثال لمبادئ "انعدام الثقة" و "الأمن من خلال التصميم"، والقيام بدورات توعوية داخلية مستمرة، وتحسين منظومات استمرارية الأعمال واستعادة القدرة على العمل في حالات الأعطال الكبرى.

تفعيل استراتيجية خاصة بالمعطيات لتنفيذ مهام الهيئة المغربية لسوق الرساميل

بصفتها فاعلا رئيسيا في القطاع المالي المغربي، تقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بجمع ومعالجة واستعادة كمية كبيرة جدا من المعطيات التي تتطلب حكامة قوية وفعالة لاستخدامها بطريقة مثلى. وبالتالي، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بإعداد خريطة طريقها بشأن حكامة المعطيات وإدارتها بما يتماشى مع رؤيتها الاستراتيجية وخطة تحولها الرقمي، والتي ستغطي جميع جوانب المعطيات الخاضعة للرقابة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالأمن والامتثال والجودة والعمليات وإدارة دورة الحياة، مع دمج الأنظمة والأدوات الأكثر ملاءمة.

من خلال هذه الخطوة القائمة على المعطيات، ستعتمد الهيئة المغربية لسوق الرساميل خريطة طريق تعزز المكتسبات الحالية وتنظر بحزم إلى المستقبل من خلال اتباع أحدث التوجهات والممارسات الجيدة.

وستمكن هذه المبادرات من إرساء بنية تحتية قوية وسريعة للمعطيات بالنسبة لكل من الهيئة المغربية لسوق الرساميل ومنظومة سوق الرساميل.

تعزيز سرعة الاستجابة والفعالية التنظيمية

للحفاظ على المرونة التنظيمية، تحرص الهيئة المغربية لسوق الرساميل بانتظام على إعادة تقييم فعالية تنظيمها الهيكلي وتوزيع مواردها البشرية. وفي هذا السياق، تعتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل مراجعة تنظيمها الهيكلي من أجل مواكبة تطورات السوق وفهم التحديات والمخاطر الجديدة. ويتمثل الهدف من ذلك من جهة في إدماج الأنشطة الجديدة التي تضطلع بها الهيئة، وفي تحسين تنظيم فرق العمل لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة من جهة أخرى. وبالتالي، سيتم إجراء تعديلات وتغييرات تنظيمية من خلال الاستناد إلى آليات التشغيل للهيئة المغربية لسوق الرساميل وإلى أفضل الممارسات المتبعة على الصعيدين الوطني والدولي.

تحسين جاذبية الهيئة

إدراكا منها للأهمية الرئيسية التي يشكلها رأس مالها البشري في إنجاح مهامها، تضع الهيئة المغربية لسوق الرساميل مستخدميها وتنميتهم ونماءهم في صلب أولوياتها.

وتعتزم الهيئة مواصلة جهودها الرامية إلى استبقاء قواها الحية وتثمينها من خلال تفعيل نهج تكويني جديد يقوم على إحداث دورات تكوينية محددة، وتنفيذ منظومة لتسيير الحياة الوظيفية وكذا تطوير تسيير الأداء.

ولدعم تطورها، تراهن الهيئة المغربية لسوق الرساميل أيضا على ثقافة مؤسسية قوية، تستمد مقوماتها من قيمها الأساسية المتمثلة في النزاهة والتميز والانفتاح والالتزام وروح الفريق. وبالتالي، تطمح الهيئة المغربية لسوق الرساميل إلى الحفاظ على بيئة عمل محفزة لمستخدميها، مدعومة بسياسة الإدماج والتنوع والإنصاف.

أخيرا، ستعتمد الهيئة المغربية لسوق الرساميل، من أجل تعزيز الشعور بالانتماء وترسيخه لدى المستخدمين وخاصة الجدد منهم، على استراتيجية تواصل داخلية استباقية قادرة على تعبئة الفرق وإشراكها وتوحيدها حول الأهداف المشتركة للهيئة.

الهيئة المغربية لسوق الرساميل
ⵜⴰⵍⵖⵎⵉⵜ ⵜⴰⵎⵔⵕⵓⵜⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵉⵙⵎⵓⵔⵏ
AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX

شارع النخيل، حي الرياض – الرباط، المغرب

الهاتف : 00 89 68 37 5 (0) 212+ / الفاكس : 46 89 68 37 5 (0) 212+

www.ammc.ma /ammc @ammc_news